في الفجور بل في الكفر اعاذنا الله من ذلك وقد اشار بعض المتاخرين الى جواز شهادة
الفاسق في النكاح اذا فاتت العدالة في شهود البلد وهو ظاهر فليعتمد ذلك
واه لم يصرح به المقدمون وقد افتيت به مرارا واقوى شاهد على ذلك ان الاحكام
الشرعية معتمدها الظن فلا يعدل عن الحكم به انتهى وفيه انظار يشتى لا يخفى
على من له ادنى ذوق او ممارسة بالقواعد الفقهية ان يقال لمن ابتلي بالحكم في ناحية
ليس في اهلها عدل ان يقلد غير الشافعي في قبول شهادة المستور في النكاح وغيره
واما حكمه بشهادته على انه مذهب الشافعي فهو حكم باطل لما علم مما قررته ان اختيار
القبول لا يبتنى على قواعد المذهب وليس ممن اختار من اهل الاجتهاد في
المذهب فكان ذلك شيئا اختاره جاهل عن المذهب بالكلية فلا سماع لجعله من المذهب
ولو وجها ضعيفا فضلا عن قول بعض الشافعية انه المعتمد وافتيت به مرارا وتحوذ كه
من كلمات التي لا يبتنى شيء منها على القواعد وسئل بالفظه ذكروا ان القهوة
اذا دبرت على هيئة الخمر يعاد السئ بها حرمت بنه عليه جماعة من اليمنيين هل الامثال
يكون ذلك كاكون بعض الائمة تسميتها قهوة لانه من اسماء الخمر وما هيئة ادارة
الخمر التي يعاد السئ بها وعلى القول بالحرمة ليجتنب ذلك فاجاب بقوله ذكر كون
حرمة ادارة القهوة على هيئة ادارة الخمر صحيح صرح به الاصحاب في ادارة السكنجبين
وغيره وكيفية تلك الادارة على ما يقارفها الناس اليوم لم يخبر عندنا انا سالناس
شربوها وقتا بعد وقتا فاختلف وصفهم لتلك الكيفية حتى قال بعضهم انها تختلف
باختلاف الاقاليم وقال بعضهم انها لا تكون غالبا الا مع واحد ومما كل مخصوصة
وغير مخصوص والذي يظهر بعد ذلك من سأل في مخصوص كيفية
لوضع انبنا الذي نفرغ منه في كاسها وقد اشار اصحابنا الى بعض ذلك حيث قالوا
انها تكون بان تدرأ مع كلمات يقارفها الشربة بينهم ويوهم ذلك قوله لتشي بثمار تؤثر
فيها كالسا لا لغو فيها ولا تاثيم قال المفسرون بخلاف خمر الدنيا اي فانهم يديرون
فيها الكاس على غاية من اللغو والاثم بالكلمات القبيحة المتقارفة بينهم فاذا ادير
القهوة الحادثة الان كهيئة ادارة الخمر حرمت اداريتها والا فلا اما شربها بقدح
بشرط سوادير ت كذلك ام لا فتلك الكيفية التي للخمر ليست محرمة لاصل الشرب وانما
هي محرمة تلك الافعال المحاكية لافعال شربة الخمر وليس مطلق الادارة حراما اتفاقا
فقد ادير اللبن في حضرته صلى الله عليه وسلم على اصحابه في مجمع الشربة واما
شمها فهو فهو لا يقتضي تحريما مطلقا لان الاساسي لا تقتضي تشيها وتلك الادارة انما
حرمت لاستلزامها التشبه بالعصاة ومن نشبه بقوم فهو منهم وسئل عن اختاه
الرجل بطلاق فلان او موته او توكيله هل يقبل او لا بد من شاهدين وهل يقبل الكتاب
المجرد عن الشهادة اذا عرف انه خط المرسل او لا وهل يكفي في عزل القاضي بذلك كتابه
فاجاب بقوله يجوز ان اخبره عدل بذلك ان يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه فقد
قالوا لو اخبر عدل امرأة بموت زوجها او طلاقه جاز لها ان تتزوج فيما بينها وبين الله
وكذا خطه الموثوق به اذا احتفت قرائن تامة قصد مع قول ذلك الكتابة انه امر على
ما يغلب ظن صدقه في الامارة واما بالنسبة لحق الغير او لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد
عدل ولا خطه ولا غيرهما من كل ما ليس بحجة شرعية وسئل عن ما اذا تزوج امرأة
بالثاث بلوغها بالسن فلما طلقت جاءت القاضي واخبرت بانها لم تر الدم الا ثلاثة
او لحظة وادعى اهلها انهم حسبوا ان رؤية الدم كافية هل تقبل او لا وان ادعت
بلوغها بالسن وشهد بذلك بينة او ادعت بلوغها بالاحتلام هل يجوز تزويجها
اولا فاجاب بقوله هذا السؤال غير محرر لانها اذا طلقت وانقضت عدتها ان كانت
قد وطئت جاز تزويجها بكل حال بقيد بزوال النكاح الاول ان صح فقد وقع الطلاق وهي
بصح فلا نكاح فاذا انقضت عدتها حلت بيقين وايضا اذا كان قد ثبت بلوغها بالسن
فاي حاجة لدعواها انها لم تر من الدم الا لحظة او لدعوى اهلها المذكور وقول الشاهد
وان ادعت بلوغها بالاحتلام الخ كلام غير محرر فليحرر ذلك فان عبارته لم تطابق مرادة اصلا
وسئل عن شخص نقل عن الشيخ خليل الدين السيوطي انه اورد حديثا في الجامع
الصغير ان لاعب الشطرنج ملعون وان الناظر اليه كاكل لحم الخنزير هل لنا قول لذلك
يعتبر اولا فاجاب بقوله نعم نقل الجلال شكر الله سعيه في جامعه ذلك وهو قوله
صلى الله عليه وسلم ملعون من لعب الشطرنج والناظر اليه كاكل لحم الخنزير وذكرت في كتاب
كف الرعاع من محرمات اللهو والسماع احاديث اخر في ذم ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم
ان الله عز وجل في كل يوم وليلة مائة واثنتين وستين نظرة الى خلقه يرحم بها عباده كل